

فأشركت رؤساء الطوائف المسيحية واليهودية في مجالس الإدارة المحلية في لواء القدس، ورغم أن تمثيل هذه الطوائف لم يكن يتناسب مع عددها الحقيقي فإنه كان لا يخلو من فائدة لها (٣٤).

وهكذا لم يمنع فساد الجهاز الإداري وضعف الجهاز العسكري في لواء القدس الدولة من الاستمرار في محاولاتها الرامية لاثبات وجودها وفرض هيبتها، واستمرت في تطبيق سياستها المركزية بعد إعلان لواء القدس في عام ١٨٧٤ متصرفية مرتبطة بالعاصمة مباشرة.

تشكيل متصرفية القدس وتقسيماتها الإدارية

وردت أول إشارة لتشكيل متصرفية القدس في الوثائق العثمانية في عام ١٨٧٤، «قدس شريف متصرفلغي اداره مستقله در» (٣٥) — متصرفية القدس الشريف ذات الإدارة المستقلة — وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الإدارية حتى آخر العهد العثماني فتألفت من اقطية القدس ويافا والخليل وغزة باستثناء الفترة (حزيران ١٩٠٦ — تموز ١٩٠٩) عندما ألحق بها قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا التابع لولاية بيروت (٣٦) استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الأوروبية بشأن تسهيل زياره الحجاج والسياح الاجانب للاماكن المقدسة الموجودة في القضاء لذلك وضعت الدولة الاماكن الدينيه المسيحية في وحدة ادارية لاعفاء الرعايا الاجانب من الحصول على تذاكر مرور خاصة لزيارة قضا الناصرة. اما التقسيمات الادارية في المتصرفية فقد كانت في تغيير مستمر في مشتملاتها الاقطية الرئيسية وهي القدس ويافا وغزة والخليل. وفي اواخر عام ١٨٩٩ حولت الدرلة متصرف القدس تشكيل قضاء جديد في جنوب المتصرفية، فشكل قضاء بئر السبع، الذي كان جزءا من قضاء غزة، وعهد بإدارة القضاء الجديد لقائمقام تكون اقامته الدائمة في بئر السبع، وقد ارتبط تشكيل قضاء جديد في بئر السبع بموضوع الخلاف على الحدود الجنوبية مع مصر (٣٧) وقد أثار اجراء الدولة هذا مخاوف القنصل البريطاني في القدس (٣٨) ثم تطورت الامور بعد ذلك الى ان نشب الخلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية في مارس ١٩٠٦ (٣٩) ولكن الحكومة العثمانية سرعان ما تراجع عن موقفها من مسألة الحدود وتم الاتفاق على تعيين لجنة تقوم برسم خط الحدود فكان ان رسمت الحدود بخط يبدأ من طابه على خليج العقبة وينتهي بالقرب من رفح (٤٠).

والى جانب اهتمام الدولة بموضوع الحدود قصدت ايضا السيطرة على البدو في جنوب المتصرفية والاستفادة من الضرائب وربما استهدفت ايضا تحضير البدو (٤١) ويبدو ان هذه الاسباب مجتمعة اغضت الى تشكيل قضاء بئر السبع. وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس منذ تشكيلها ١٨٧٤ وحتى نهاية العهد العثماني ١٩١٨ على النحو التالي: من الشمال: خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط ثم يتجه شرقا مارا بقربة سنجل حتى ينتهي بالقرب من اريحا على نهر الأردن. من الغرب: البحر الابيض المتوسط. ومن الجنوب: خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة. ومن الشرق: امتداد نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربه الذي يصل العقبة بالبحر الميت (٤٢). وهكذا فان ما عرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الاولى لم يشكل وحدة ادارية قائمة بذاتها في اثناء الحكم العثماني بل كانت عبارة عن الاجزاء الجنوبية (الوية عكا ونابلس) من ايالة صيدا اولاً ثم ولاية سورية ثانياً ثم ولاية بيروت فيما بعد بالإضافة الى متصرفية القدس.

اما الجهاز الإداري في متصرفية القدس، فقد أوجدت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي توجد عادة في مراكز الولايات بينما احتفظت اقطية لواء القدس بأجهزتها الإدارية التي كانت موجودة فيها قبل عهد المتصرفية. وقد نألف الجهاز الإداري في مركز المتصرفية من المتصرف والمحاسب ومدير الامور الاجنبية ومدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة ومدير الدفتر الخاقاني (الطابو) ومدير الاوقاف